

# على وقع غضب الشارع وإرباك النواب المعارضين حكومة دياب تنال ثقة من سموها بـ63 صوتاً



(نبيل اسماعيل)

الوزراء يهمون بالجلوس على مقاعدهم في مجلس النواب للمرة الاولى.

## اسكندر خشاشو

لم تنجح محاولات المحتجين الرافضين حكومة الرئيس حسان دياب في منع انعقاد جلسة مجلس النواب ولا منع النواب من الوصول الى مبنى المجلس، رغم الحشد الكبير الذي حضر منذ ساعات الصباح الاولى الى مداخل ساحة النجمة التي تحولت كئنة امنية محاصرة بالجران الاسمنت، ويبدو ان عدداً كبيراً من النواب افاد من الخطة الامنية المحكمة ووصل مهدوء، فيما مرّ عدد قليل منهم بين المحتجين ولم ينج من الضرب وتكسير سياراته كما جرى مع النائب سليم سعادة الذي اصيب برأسه، فيما نجا النائب ايوب حميد من الاصابة الشخصية بعد تعرض سيارته لاضرار نتيجة رشقها بالحجارة والبيض.

ومنذ الصباح الباكر بدا واضحاً الاصرار على عقد الجلسة، فوصل عدد كبير من نواب "التيار الوطني الحر" و"حزب الله" و"التنمية والتحرير" قبل اكتمال التجمعات الكبيرة كما كشف النائب سليم الخوري لـ"النهار"، نافياً ان يكونوا قد باتوا ليلتهم في المجلس انما حضروا الى مكاتبتهم في وقت باكر جداً.

كما لوحظ حضور نواب تكتل "الجمهورية القوية" ايضاً في وقت مبكر، والتزامهم مكاتبتهم. ونحو الساعة العاشرة والنصف بدأ النواب بالتوافد الى قاعة المجلس، كما حضر الوزراء في موكب واحد، وظهرت على بعض سياراتهم اثار البيض والمقذوفات الملونة التي رشقهم بها المتظاهرون.

ومع اقتراب موعد الجلسة في الحادية عشرة، كان عدد النواب داخل قاعة المجلس بلغ نحو 60 نائباً بعد انسحاب مفاجئ من النائب سيزار المعلوف الذي دخل القاعة ثم خرج، وايضاً عضو كتلة "المستقبل" النائب هنري شديد الذي كان وصل باكراً عبر دراجة نارية ودخل الى القاعة ليعود وينسحب، كما لم يحضر كامل نواب "الجمهورية القوية" الذين عقدوا اجتماعاً في مبنى مكاتب النواب

و اعلنوا بعدها انهم غير معنيين بتأمين النصاب لجلسة الثقة وانهم فقط سيحضرون في حال تأمن نصابها القانوني ومثلهم فعل "المستقبل" الذي لم يدخل أحد من نوابه القاعة. وبدالاتائه نحو الساعة الحادية عشرة والنصف كان النصاب غير متوافر مع تفاوت في عدد الحاضرين الذين سجلوا اسماءهم، ولم يتجاوز العدد الواحد والستين وفق أكثر من مصدر، الا أنه جرس المجلس قرع فجأة ايداناً ببدء الجلسة ما خلق ارباكاً لدى الصحفيين الذين هرعوا الى الداخل، وكانت الجلسة قد انطلقت لتوها وبدأ رئيس الحكومة حسان دياب القاء كلمته من دون قراءة المراسيم. في هذا الوقت دخل النواب فيصل الصايغ، هادي ابو الحسن، أكرم شهيب وبلال عبدالله ولاحقاً انضم اليهم النائب وائل ابوفاور، وهنا حصل سجال حول دستورية افتتاح الجلسة قبل اكتمال نصابها، وخصوصاً ان لائحة سربت تثبت ان نواب "الاشتراكي" هم من اوصلوا العدد الى 65 نائباً.

تسريب اللائحة بما يشبه التهمة، استدعى رداً من الحزب التقدمي الاشتراكي الذي اعتبر ان "هذه اللائحة التي تم تسريبها من قبل البعض في دوائر المجلس النيابي والتي تضع نواب اللقاء الديموقراطي في موقع تأمين نصاب جلسة المجلس النيابي اليوم هي لائحة غير دقيقة على الإطلاق. وتمنى على رئيس المجلس النيابي التدقيق في هذا التسريب غير الصحيح، حيث أن نواب اللقاء الديموقراطي دخلوا الجلسة النيابية بعد انطلاق أعمالها وفي وقت كان رئيس الحكومة قد أنجز جزءاً غير يسير من قراءته لبيان حكومته الوزاري، وهذا ما يثبت النقل التلفزيوني المباشر".

وقال ابو فاور لـ"النهار" ان "قرارنا منذ البداية كان واضحاً بالمشاركة في الجلسة والامتناع عن إعطاء الثقة ونرفض القيام بمناورات والأعياب لارضاء أحد".

في المقابل حسم بري الجدل حول عدد النواب ودستورية الجلسة بالتأكيد ان الجلسة

افتتحت في حضور 67 نائباً، وليس 58 كما قيل".

وأكد ان "هذا المجلس سيبقى للجمع وليس للفتنة ولن ننجر الى الفتنة على الإطلاق، واليوم مطلوب من هذا الحراك ان يبرر لنا ولل قضاء هل يرضى بالاعتداءات التي حصلت على قوى الجيش وقوى الامن، والاعتداء الذي طاول النائب سليم سعادة وسيارات النواب والوزراء".

وبعد عرض رئيس الحكومة البيان الوزاري الذي اعتبر فيه ان حكومته وافقت على تسلم هذه المهمة في ظروف ندرك خطورتها لأننا في مرحلة استثنائية، وانطلاقاً من الحس الوطني لدينا"، أكد أنّ "لبنان يواجه أزمات خانقة ومصيرية تستدعي منا مراجعة عميقة واتخاذ خطوات بعضها مؤلم". وشدد على متابعة التحقيقات واتخاذ الاجراءات اللازمة لكشف مصير الأموال التي حولت الى الخارج منذ 17 تشرين الأول الماضي.

وتوالت بعدها الكلمات التي نجح رئيس المجلس في حصرها بكلمة لكل كتلة، باستثناء كتلة "القوات" التي تكلم منها اربعة نواب (ستريدا ججع، جورج عدوان، زياد حواط، وفادي سعد)، كما ان ابرز المتكلمين كان رئيس "التيار الوطني الحر" النائب جبران باسيل الذي أكد أنّ "رهاننا على الحكومة لتقوم بما عجزنا عن القيام به، ونحن نمنحها الثقة وإذا لم تتصرف بشكل مغيّر سنسقطها".

وعن موضوع الكهرباء، لفت باسيل إلى أنّ "الحل هو نفسه، ويقوم بإطلاق المناقصات فوراً والحل الوحيد لخفض الكلفة على المواطنين هو إلغاء المولدات وكل تأخير جريمة إضافية بحق الوطن".

أما النائبة ستريدا ججع فرأت في كلمتها "ان البيان الوزاري ليس على قدر الأمانى والتوقعات ولن نعطي الحكومة الثقة"، وقالت: "كنا نعرف أي مصير ينتظر لبنان وحاولنا كنواب وبج صوتنا للتنبيه من خطورة الأوضاع وضرورة التحرك للاصلاح ولكن عبثاً،

لم نستطع إقناع الأكتية الوزارية السابقة بوقف العقود غير القانونية لـ5300 موظف كانوا أنزلوا بالمظلة على إدارات مختلفة في الدولة".

فيما اشار رئيس كتلة "الوفاء للمقاومة" النائب محمد رعد الى انه "بكل صراحة ووضوح، هذه الحكومة لا تشبه فريقنا السياسي، إلا أنه لتسهيل مهمة التأليف ارتضينا بها ونحن واثقون أن هناك مساحة من الرؤى القابلة للتفاهم، بين مكوناتها، يمكن أن تتوسع لاحقاً وفقاً لجهودنا وتعاوننا جميعاً".

وتكلم النائب انور الخليل نيابة عن كتلة "التحرير والتنمية" وهادي ابو الحسن عن كتلة "اللقاء الديموقراطي" ومحمد الحجار عن "كتلة المستقبل"، وفيصل كرامي عن "اللقاء التشاوري" وهانوب ترزيان عن "كتلة نواب الزمن" وكلمات للنواب ميشال ضاهر وميشال معوض، وياسين جابر، وجهاد الصمد.

وبعد استراحة لنحو ساعة، انعقدت الجلسة المسائية، التي حشد خلالها فريق 8 اذار نوابه، حيث حضر النائب نقولا غصن رغم ظرفه الصحي كما حضر احد نواب "حزب الله" من سفره مباشرة الى المجلس لتنتهي الجلسة بحصول الحكومة على ثقة 63 نائباً وحجب الثقة من 20 نائباً، فيما امتنع النائب ميشال الضاهر عن التصويت، بعد ما كان طالب رئيس الحكومة بوعد مباشر بعدم دفع سندات الاوروبوند وهذا ما لم يفعله دياب الذي أرجأ الكلام في الموضوع.

في المحصلة نالت الحكومة ثقة من سموها باستثناء الحزب القومي الذي لم يشارك في التصويت والنائب جهاد الصمد الذي حجب الثقة مهاجماً ممثل "اللقاء التشاوري" وزير الاتصالات ما يشير ان خلافات كبيرة عصفت باللقاء، في مقابل حجب الثقة عنها من نواب "اللقاء الديموقراطي" و"القوات اللبنانية" و"المستقبل" الذي شارك عدد قليل من نوابه في جلسة التصويت.